الفصل التاسع

الاقتصاد قبل الأيديولوچيا

عندما نقرأ تجربة حزب العدالة والتنمية في السلطة على مدار خمس سنوات منذ توليه الحكم في نوفمبر عام ٢٠٠٢، نجد اهتمامًا مركزيًا بالوضع الاقتصادي مقابل تراجع كبير لسطوة الأيديولوچيا، حيث هناك وعي بأن لقمة العيش والوظيفة الآمنة أهم من الأفكار المبهرة، فثمة إحساس بالتغير الذي يشهده العالم كله، بالاتجاه صوب الواقعية العملية، والاقتصاد هو في قلب هذه الواقعة، وحتى قبل توليه السلطة، أفرد الحزب في برنامجه للاقتصاد مساحة كبيرة، وكان هناك أفكار تفصيلية في هذا الشأن، بعضها وجد طريقة للتطبيق، والبعض الآخر لم تسنح الفرصة لتجسيده في الواقع، ولعل الاهتمام بالاقتصاد كان منطقيًا؛ لأن تركيا كانت قد مرت بأزمة اقتصادية هائلة بدأت في نوفمبر عام ٢٠٠٠ ووصلت إلى ذروتها في فبراير عام ٢٠٠١ وكان أبرز ملامحها انخفاض إجمالي الناتج القومي بنسبة ٩,٤ في المائة خلال عام ٢٠٠١ وهو ما كان أسوأ أداء للاقتصاد التركي منذ عام ١٩٤٥، وجاء هذا الانكماش بعد تفجر الأزمة التي أدت إلى انهيار تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي الذي كانت تنفذه الحكومة التركية تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وانهيار سعر الليرة بنسبة خمسين في المائة.

وكان من ملامح هذه الأزمة أيضًا تراجع حجم التجارة الخارجية عام ٢٠٠١ مقارنة بالعام الذي سبقه بمقدار ٩,٥ مليار دولار تقريبًا، أي بنسبة ١١,٥٩ في المائة، فضلاً عن انفجار قضية الديون الخارجية، حيث قفز حجمها في نهاية عام ٢٠٠١ إلى ١٨٠ مليار دولار مقارنة بـ ١٦٤ مليار في يونيو من العام ذاته، وقد كان نصيب كل فرد من الديون في تركيا في نهاية ٢٠٠٣ أكثر من ثلاثة آلاف دولار، فضلاً عن أن هذه الديون

بلغ حجمها أكثر من ٨٠ في المائة من مجمل الدخل القومي، وهو معدل خطير للغاية وفقا للقواعد الاقتصادية العالمية.

كما انخفض معدل دخل الفرد في تركيا في عام ٢٠٠١ إلى ٢١٨١ دولارًا مقابل ٢٩٩٥ دولارًا في العام السابق له، وقدر عدد الأتراك الذين يقبعون تحت خط الفقر عام ٢٠٠١ بحوالي ٣٥ مليون شخص من بين مجمل عدد السكان الذين بلغ عددهم حينذاك ٦٨ مليون نسمة أي أكثر من ٥١ في المائة.

ومن ملامح الأزمة أيضًا ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير بين السكان، وقد أشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد العاطلين عن العمل في نهاية عام ٢٠٠١ زاد عن ٢,٥ مليون شخص، أي بنسبة ١٢,٦ في المائة، وهي أقل بكثير من الواقع حسب آراء الخبراء الاقتصاديين.

ومن أخطر مظاهر الأزمة وصول التضخم إلى معدل قياسي تاريخي عام ٢٠٠١ وهو ٧٣ في المائة، وهكذا كان هناك طريق وعر للغاية ينتظر حزب العدالة والتنمية وهو على مشارف توليه السلطة في نوفمبر عام ٢٠٠٢.

ولعل واحدا من مسببات الأزمة الاقتصادية في تركيا كان أجواء عدم الاستقرار في البلاد، والتنازع بين أطراف الحكومات الائتلافية، ومن هنا كان منطقيًا أن تدعم جمعيات رجال الأعمال في البلاد تشكيل حكومة من حزب واحد، خاصة أن هذه الحكومة كانت جادة في إنهاء الأزمة الاقتصادية، وهو ما تحقق بالفعل، فقد وصل معدل النمو الاقتصادي في تركيا في عام ٢٠٠٥ إلى ٩ في المائة، وانخفض معدل التضخم إلى ٨ في المائة، وهو أقل معدل خلال ما يقرب من أربعين عامًا، وقد وصل حجم الصادرات في العام ذاته إلى ٧٠ مليار دولار، لكن حجم الواردات ارتفع أيضًا إلى ١١٠ مليارات في العام ذاته، وقد بقيت مشكلة البطالة هي الهم الذي يصعب الخلاص منه؛ حيث بلغ المعدل الرسمي لها ١٠ في المائة عام ٢٠٠٥، في حين تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن هذا المعدل أقل من الواقع بدرجة ملحوظة. لكن في كل الأحوال فإن نجاحًا باهرًا قد تحقق بشهادات دولية معتمدة، حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية ١٥ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، وبلغ دخل تركيا من السياحة حوالي ٢٠ مليار دولار، ولعل من ملامح التغير الجذري الذي لحق بالاقتصاد

إلغاء ستة أصفار من أوراق العملات التركية مطلع عام ٢٠٠٥، حيث اختفت الملايين المثيرة للسخرية، وعادت الليرة إلى الرقم الأحادي فالمليون أصبح ليرة واحدة، وهذا يعني الكثير بالنسبة للتضخم والقيمة الشرائية للعملة، كما انخفض معدل الفائدة إلى ١٤ في المائة بعد أن كانت ٧٠ في المائة، وأصبح الاقتصاد التركي قادراً على امتصاص أية هزة تضربه مثلما حدث في شهري مايو ويونيو عام ٢٠٠٦ حيث تجاوز خطر الانخفاض المفاجئ في قيمة الليرة بنسبة وصلت إلى ١٧ في المائة.

وبعيدا عن الأرقام فإن الحكومة جعلت من نجاح الاقتصاد أولوية قصوى لها، وسعت إلى إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من دول العالم، وإلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص استثمار، وإقامة مشاريع ضخمة في الخارج، فضلاً عن تشجيع الصناعة بكل الوسائل الممكنة، وكان أحد دوافعها في الرغبة في مواءمة هذا الاقتصاد للمعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي لنيل عضويته، صحيح أن هناك الكثير من المواطنين الذين لم يشعروا بالتحسن الهائل في الاقتصاد، إلا أن معظم الخبراء الاقتصاديين يقولون: إن حزب العدالة والتنمية حقق إنجازات اقتصادية لا يمكن تجاهلها، فضلاً عن تبني سياسات وإستراتيجيات مستقبلية ستضيف المزيد، مثل السعي لأن تصبح تركيا معبراً عالميّا للطاقة بين مناطق عدة.

وبالقطع لا يخلو الأمر من اتهامات للحكومة، مثل الحملة التي شنها حزب الشعب الجمهوري على وزير المالية كمال أونكتان المقرب من أردوغان بدعوى الفساد فى عام ٢٠٠٦، لكن لم يثبت صحتها، فضلاً عن الحديث الخاص بما يسمى الأموال الخضراء القادمة من إسلاميين في دول الخليج وأتراك محسوبين على التيار الإسلامي يعيشون خارج البلاد، خاصة في ألمانيا، وإعطاء الحكومة أفضلية في تعاملاتها الاقتصادية لرءوس الأموال الخاصة بالإسلاميين الأتراك، وهذا يبدو صحيحًا، لكن لا يوجد ما يؤكد اقترانه بفساد أو مخالفات قانونية، لكن حزب العدالة والتنمية يستند على قاعدة من رجال الأعمال ذوي الميول الإسلامية المنتشرين في أنحاء الأناضول من أصحاب رءوس الأموال المتوسطة والصغيرة، ووفقًا للكاتب الصحفي أيهان تشمشك فإن الحزب ورث دعم هؤلاء عن حزب الرفاه، بعد أن أيقنوا أن التيار الإسلامي التقليدي الذي يمثله حزب السعادة الإسلامي حاليّا دخل طريقًا مسدودًا، ولم يستطع الخروج منه

حتى الآن في ظل ترصد الجيش له، وإصراره على إقصائه بعيداً عن السلطة مهما كان الثمن.

وفي كل الأحوال فإن حزب العدالة والتنمية حقق منذ توليه السلطة إنجازات اقتصادية غير مسبوقة، مما جعل جماعات رجل الأعمال تدعم استمرار حكومته حتى في ظل اختلاف بعضها أيديولوچيا معه مثل «التوسياد» التي تجمع حشداً من أغنى أغنياء تركيا، وتتبنى الأفكار الكمالية المعروفة، وهذا أيضاً يؤكد فكرة انتصار الاقتصاد على الأيديولوچيا؛ حيث أنعش الاستقرار السياسي على يد هذه الحكومة صناعتهم وتجارتهم، وحتى استثماراتهم خارج تركيا، وبالتالي تبنوا مبدأ: الإسلامي النافع أفضل من العلماني المضر!

* * *